S/2021/401

الأمم المتحدة



Distr.: General
26 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 23 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (بالنيابة عن مجموعة 3+1 – تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن ”رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)“، والتي انعقدت يوم الأربعاء، 21 نيسان/أبريل 2021. كذلك أدلت ببيان معالي السيدة كلاوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس (S/2020/372) والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**

رئيس مجلس الأمن





21-05524 (A) 260421 110521

المرفق الأول

إحاطة مقدمة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لكي أقدم لكم آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2021/298) ولإطلاع مجلس الأمن على التطورات الهامة منذ صدور التقرير.

ويشرفني أن أشارك في هذه الجلسة بحضور وزيرة الخارجية كلاوديا بلوم دي باربيري، وأغتنم هذه الفرصة لأشكرها هي وفريقها على الدعم المعتاد المقدّم لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

إن الضحايا هم محور الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الموقّع بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وكانت مشاركتهم خلال مرحلة التفاوض حاسمة لضمان أخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار، وهم اليوم ركن أساسي لبناء السلام والسعي إلى المصالحة. وينبغي أن تكون شجاعتهم وكرمهم مصدر إلهام للأطراف الموقعة على الاتفاق لمواصلة العمل على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق النهائي، ولجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الكولومبي الداعمة لها في هذه المهمة.

في 9 نيسان/أبريل، احتفلت كولومبيا باليوم الوطني للذكرى والتضامن مع الضحايا. وفي تلك المناسبة، أتيحت لي الفرصة للتحدث إلى ممثلي ضحايا الجرائم التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابق وأيضا تلك التي ارتكبها موظفو الدولة. ومن المؤكد أن هذه المحادثات تذكرة هامة بأن ضمان الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، بغض النظر عن مصدر الألم، هو أفضل سبيل لإصلاح الضرر ومنع وقوع المزيد من الضحايا في كولومبيا.

ولذلك، من الضروري ضمان إدماج جميع الضحايا ومشاركتهم الفعالة وأمنهم. وبالمثل، من الضروري أن تُبدي جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في النزاع التزامها بصورة ملموسة حتى يتسنى تلبية توقعات الضحايا وتوطيد الأسس اللازمة لالتئام الجراح التي خلفها النزاع.

ولا شك في أن الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس إيفان دوكي ماركيس وزعيم حزب كومونيس، رودريغو لوندونيو، هو تطور مشجع للغاية. وتوفر روحه البنّاءة أساساً متيناً للطرفين لمواصلة العمل معاً على الرغم من اختلاف رؤاهما. وينبغي ألا يؤدي تباين المواقف السياسية، بأي شكل من الأشكال، إلى التأثير على المصلحة العليا، وهي تنفيذ اتفاق السلام. وأشجع الطرفين على مواصلة المضي قدماً في وضع خريطة الطريق للتنفيذ المتفق عليها في ذلك الاجتماع.

بينما ندخل السنة الخامسة من التنفيذ، بات من الضروري أن تظل الأطراف ملتزمة بالبناء على الإنجازات التي تحققت ومعالجة المسائل المتبقية، وبالتالي المضي قدماً – بدعم من جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الكولومبي – في حل المشاكل البنيوية، ولا سيما بالنظر إلى تحديات التغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

إن حماية الحياة هي الهدف الأساسي لأي عملية سلام. وفي حالة كولومبيا، تتضح بقدر أكبر أهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق ذلك في ضوء العنف الذي تواجهه المجتمعات المحلية والقادة الاجتماعيون والأفراد السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ومنذ نشر تقرير الأمين العام، سُجلت أعمال عنف ضد القادة الاجتماعيين والمجتمعات المحلية في مقاطعات مختلفة، إحداها مقاطعة كاوكا، حيث قُتلت أمس ساندرا ليليانا بينيا شوكوي، التي كانت حاكمة لإحدى محميات السكان الأصليين وقُتل أيضاً أربعة آخرون من المقاتلين السابقين، أي ما مجموعه 266 شخصاً منذ توقيع الاتفاق النهائي.

وفي 9 نيسان/أبريل، أبلغت السلطات عن اعتقال شخص متهم بارتكاب جريمة قتل أحد الزعماء الاجتماعيين واثنين من المقاتلين السابقين. وهذه نتيجة إيجابية تبرز أهمية مضاعفة الجهود التي تبذلها الكيانات الحكومية المشاركة في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة الموارد المالية والتقنية المناسبة لها. وثمة حاجة ملحة لأن تُترجم السياسات والتدابير التي اتخذتها الدولة، بما في ذلك الخطة الأمنية الاستراتيجية الأخيرة، إلى نتائج أفضل، لا سيما في البلديات الـ 25 التي تتركز فيها معظم أعمال العنف. وآمل أن نتمكن بحلول نهاية عام 2021 من الإبلاغ عن أنه أمكن أخيرا عكس اتجاه هذه الجرائم المؤسفة.

وبالمثل، فإن استمرار وجود قوات الأمن، مصحوباً بتزايد نشر الكيانات والخدمات العامة، أمر أساسي لضمان السيطرة الفعالة على إقليم الدولة وتحسين حماية الدولة للمجتمعات المحلية، فضلاً عن السماح بتعزيز فرص التنمية وسيادة القانون.

إن الاتفاق النهائي ينص على أن السلام المستقر والدائم يتطلب إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصورة فعالة. وقد أحرز الطرفان تقدماً ملحوظاً في هذا الصدد. وفي هذه الفترة، فإن التقدم الذي أحرزته الحكومة في شراء أراض للمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك عمليتا شراء إضافيتان تمتا منذ صدور التقرير، أمر مشجع. وبفضل التزام الحكومة والعمل المتضافر مع المقاتلين السابقين، أصبحت هنالك أراضٍ لدى سبع من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وعددها 24 منطقة.

ومن الأمثلة على فرص المصالحة التي ولّدها اتفاق السلام قيام ألبارو سورا – وهو رجل أعمال عانى في الماضي من اختطاف والده على يد جماعة مسلحة غير شرعية – مؤخرا بالتبرع بأراض في كيبدو، بمقاطعة تشوكو، لما يقرب من 50 مقاتلاً سابقاً لتنفيذ مشاريعهم في مجال تربية الأسماك وبناء منازلهم. ويوفّر هذا التبرع السخي الأمن وأساسا لاستتباب عشرات من أسر المقاتلين السابقين الملتزمين ببناء بلد أفضل، بلد جديد، ولا سيما في مقاطعة متضررة بشدة من النزاع والفقر.

وقد تمت الموافقة مؤخراً على مشروعين جماعيين إضافيين في المجلس الوطني لإعادة الإدماج، ليبلغ المجموع 90 مشروعا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أننا اقتربنا من مشاركة 50 في المائة من المقاتلين السابقين في مشاريع جماعية وفردية. وبالمثل، اتفق الطرفان على إنشاء فريق عامل تقني معني بالإسكان في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج، والذي آمل أن يؤدي إلى إيجاد حلول لإحراز تقدم في توفير مساكن للمقاتلين السابقين وأسرهم.

وتظهر هذه التطورات الإمكانات التي يتيحها العمل التعاوني الذي تضطلع به الدولة، والمقاتلين السابقين، والضحايا، والمجتمعات المحلية لتحويل الأقاليم المتضررة من النزاع. وينبغي ملاحظة الجهود التي

تبذلها الحكومة للاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع، واهتمامها بالمشاركة في تنفيذ المبادرات، مثل البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، على الرغم من أنها لا تزال بحاجة إلى استكمالها بجوانب أساسية أخرى من الاتفاق، مثل التنفيذ المنسق للخطط القطاعية الوطنية للإصلاح الشامل في المناطق الريفية. ومن الضروري أيضا اتخاذ خطوات ملموسة لتوفير فرص إنتاجية مستدامة للمزيد من الأسر في إطار البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، وهو برنامج أظهر قدرته على تغيير الظروف في المناطق التي تزرع فيها المحاصيل غير المشروعة وتعزيز ثقة المجتمعات المحلية في الدولة.

ومع إحراز تقدم في هذا الاتجاه، سيكون من الضروري أن يسرع الطرفان تنفيذ التدابير الجنسانية في الاتفاق، وأن تعزز جميع الجهات الفاعلة دور المنظمات النسائية في بناء السلام. إن مشاركة المرأة أمر حتمي لكي يكون السلام شاملا للجميع ومستداما.

لقد مر أكثر من عام منذ أن تفشت جائحة كوفيد-19 في كولومبيا. وأعرب عن مواساتي لكل من فقدوا أحباءهم بسبب المرض. لقد بذلت الحكومة والسلطات المحلية والجمهور جهودا كبيرة للتغلب على الجائحة واستعادة الحياة الطبيعية، وفي حين أن الطريق إلى التعافي طويل وصعب، فإنني مقتنع بأن التنفيذ الشامل لاتفاق السلام سيساعد البلد على المضي تدريجيا في ذلك الاتجاه.

وقد عادت البعثة أيضا تدريجيا إلى عملها الطبيعي، بما في ذلك الأنشطة الميدانية حيث تمس الحاجة إلى وجودنا. وقد زرت عدة مناطق، من بينها مقاطعة بايي ديل كاوكا، حيث التقيت بالسلطات السياسية والدينية، والمقاتلين السابقين وقادة المجتمعات المحلية الذين بينوا الصعوبات التي تواجه آلاف المدنيين - ولا سيما أولئك من أصل أفريقي - كولومبي - بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، ووجود اقتصادات غير مشروعة، والفرص الاجتماعية والاقتصادية المحدودة.

وفي هذا السياق المعقد، وللمساعدة في دفع جهود التعافي من الجائحة قدما، أود أن أجدد نداءات الأمين العام ومجلس الأمن من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية. وقد رأينا الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه هذه البوادر في حياة المجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

والتقدم الذي أحرزته العناصر الثلاثة لنظام العدالة الانتقالية الذي أنشأه الاتفاق مشجع. وتواصل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام اتخاذ قرارات رئيسية لتحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة أثناء النزاع؛ وتقوم لجنة الحقيقة بأعمال مصالحة هامة أثناء إعداد تقريرها؛ وتمضي الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين قدما في مهمتها النبيلة.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لمجلس الأمن على دعمه الثابت والحاسم لعملية السلام في كولومبيا.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية]

ترحب الصين بوزيرة الخارجية كلاوديا بلوم دي باربيري في هذه الجلسة وتشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته.

وأود أن أدلي بالنقاط الخمس التالية:

أولا، نحن قلقون من اشتداد العنف في بعض أجزاء كولومبيا، الذي استمر لبعض الوقت. وندعو جميع الأطراف إلى تعزيز بناء القدرات الأمنية ومواصلة تحسين الحالة الأمنية. ونحن ندعم الحكومة الكولومبية في بناء قواتها الأمنية وتعزيز الانتشار الأمني في المناطق المعرّضة لمخاطر شديدة بغية تكثيف مكافحة العنف والجرائم المتصلة بالمخدرات، ولا سيما لحماية أمن وحقوق المقاتلين السابقين.

ثانيا، نشيد بالحكومة الكولومبية لمساعدتها النشطة للمقاتلين السابقين في الحصول على الأراضي والمشاركة في المشاريع الإنتاجية. ونشجع كولومبيا على زيادة مدخلات التنمية، ومواصلة تعزيز الإصلاح الريفي، وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية من أجل تصحيح مواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن تعميق عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين بصورة مستمرة وإدامة السلام الذي تحقق بشق الأنفس.

ثالثا، نرحب بالاجتماع بين قادة الحكومة الكولومبية وحزب كومونيس (المسمى سابقا حزب القوة الشعبية الثورية البديلة)، ونقدر الاتفاق بينهما بشأن وضع خريطة طريق لمتابعة وتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونأمل أن يستفيد الطرفان بفعالية من الآليات القائمة، بما في ذلك الآلية الثلاثية بين الحكومة وحزب كومونيس والأمم المتحدة، من أجل تعزيز المشاورات والعمل معا لتنفيذ الاتفاق.

رابعا، تؤيد الصين عمل الممثل الخاص رويس ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وتشجع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تقسيم العمل بصورة رشيدة، وتعزيز التنسيق، وتكملة كل منهما لجهود الآخر والعمل في تآزر.

وفيما يتعلق بطلب كولومبيا توسيع ولاية بعثة التحقق، فإن الصين ستتعامل معه معاملة إيجابية بوجه عام. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تبذل الأمانة العامة جهودا أكبر لتعظيم الاستفادة من الموارد الموجودة مع وضع ترتيبات تمويل معقولة ومتنوعة للموارد المضافة حديثا.

خامسا، تشيد الصين بالحكومة الكولومبية لقيامها بنشاط بحملة التطعيم ضد مرض فيروس كورونا. وقد قدمنا بالفعل ثلاث دفعات من اللقاحات إلى كولومبيا. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لدعم كولومبيا في مكافحتها لهذه الجائحة، ودعم عملية السلام الكولومبية، ودعم تسريع وتيرة التنمية في كولومبيا.

المرفق الثالث

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته اليوم. وأود أن أعرب عن دعم إستونيا القوي لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونرحب ترحيبا حارا بمعالي كلاوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية جمهورية كولومبيا.

نحن ندرك تماما أن التعامل مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان مواصلة المسيرة ومواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم برمته.

ونرحب بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، ولا سيما فيما يتعلق بنظام العدالة الانتقالية الذي يوفر الحقيقة والعدالة والمصالحة للضحايا. وإن توجيه الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أول لائحة اتهام ضد ثمانية أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خطوة هامة إلى الأمام. وهذا يمهد الطريق نحو إنهاء الإفلات من العقاب. وينبغي احترام حقوق الضحايا. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة الضحايا في نظام العدالة الانتقالية. ولذلك، تؤيد إستونيا توسيع ولاية بعثة التحقق لدعم عمل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

ونرحب بالالتزام المستمر من كلا الطرفين - الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة - بتنفيذ اتفاق السلام. وكان الاجتماع البناء الذي عقد بين الرئيس دوكي ماركيس ورئيس حزب كومونيس، رودريغو لوندونيو، في 10 آذار/مارس علامة بارزة على ذلك.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تهدد نجاح تنفيذ اتفاق السلام. ولدينا قلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة. وفي الربع الأول من عام 2021، تدهورت الحالة الأمنية تدهورا كبيرا في عدة مناطق رئيسية من البلد، بما في ذلك منطقة المحيط الهادئ.

وتواصلت عمليات قتل المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين وزعماء الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وينبغي الحد من العدد المقلق لعمليات القتل على وجه السرعة عن طريق إعادة بناء الثقة وبسط سلطة الدولة. وندين جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ونشدد على أهمية حصول جميع الناجين دون تمييز على الخدمات الشاملة.

إننا ندين استمرار الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية في تجنيد الأطفال واستخدامهم. ويجب تسريح جميع الأطفال. ونشجع الحكومة على تعزيز تدابير حماية الطفل وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذ البرامج الضرورية، ولا سيما على الصعيد المحلي وفي المناطق المعرضة للخطر من البلد. إن دوامة الكراهية تولد التشرد وانعدام الأمن، ويجب إنهاؤها.

وأخيراً، فإن بناء السلام يتطلب وقتاً وجهوداً والتزاماً نشطاً من جانب جميع الأطراف. وتؤيد إستونيا بقوة التفاني المستمر في تنفيذ الاتفاق النهائي.

المرفق الرابع

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالفرنسية]

أشـــكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماســـيو على إحاطته وأؤكد له دعمنا الكامل لتنفيذ ولايته. كما أرحب بحضور وزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلاوديا بلوم دي باربيري.

إن بناء السـلام مشـروع طويل وله متطلبات. لقد أحرز شـعب وحكومة كولومبيا تقدماً كبيراً. ويجب أن نرحب بذلك التقدم، ولكن علينا أيضـاً أن نلقي نظرة واضـحة على التحديات المتبقية. فبعد انقضـاء أكثر من أربع سنوات على توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، لا يزال هناك نقص في تنفيذ العديد من أحكامه. وسأركز على أربعة جوانب على وجه الخصوص.

أولاً، نأسـف لاسـتمرار العنف في كولومبيا. فهو يؤثر على الأطفال والشـباب والمقاتلين السـابقين وشـخصـيات المجتمع المدني وقادة المجتمعات العرقية والمدافعين عن حقوق الإنسـان والصـحفيين. يجب أن يتوقف العنف، ويجب تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة. وســيتطلب الحل في الأجل الطويل تعزيز وجود الدولة في أكثر المناطق نأياً. ويجب أيضـاً تنفيذ سـياسـة تفكيك الجماعات المسـلحة ووضـعها في صـيغتها النهائية.

ثانياً، ننوه بالجهود الكبيرة المكرسة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ويجب أن تستمر هذه الجهود، مع التركيز على المقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

ثالثاً، يجب تنفيذ الإصـلاح الريفي الشـامل تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصـدد، من المهم مواصـلة شراء الأراضـي. إن تحقيق السلام يعني توفير فرص اجتماعية واقتصادية عادلة وقابلة للتطبيق للجميع. ويجب أن نزيل قبضة الاتجار بالمخدرات إزالة نهائية بتعزيز برنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة. وينبغي أيضاً أن تحظى فروع الاتفاق التي تتناول المســائل العرقية والجنســانية باهتمام خاص، وكذلك الفروع المتصــلة بالإصلاح السياسي الذي يسير ببطء شديد.

ولعل نقطتي الرابعة هي الأهم: يجب أن نشـيد بالتقدم المسـتمر الذي أحرزه النظام الشـامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. لقد أصدرت محكمة السلام الخاصة أول لائحة اتهام لها في القضية 01. وقد ساهم العديد من المقاتلين السابقين في عملية إثبات الحقيقة. ومن الضروري مواصلة السير على هذا الطريق وضــمان التزام جميع أطراف النزاع بالعملية بحســن نية. وأخيراً، أعرب عن أملي في أن يعتمد مجلس الأمن فوراً مشروع قرار يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وفقاً لتوصيات الأمين العام.

فتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سـلام مسـتقر ودائم عملية طويلة الأجل، ولا تزال هناك تحديات. ولهذا السـبب سـتواصــل فرنســا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، دعم جميع من يعمل كل يوم لبناء السلام في كولومبيا.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ناغاراج نايدو كاكانور

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الشاملة بشأن عملية السلام وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا المبذولة من أجل تنفيذ ولايتها.

لقد كان التقدم العام المحرز خلال الأشهر الثلاثة الماضية إيجابياً نحو تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وظلت الأطراف الموقعة مخلصة للاتفاق. واجتمع رئيس كولومبيا إيفان دوكي ماركيس برئيس حزب كومونيس السياسي، رودريغو لوندونيو، الشهر الماضي واتفقا على العمل معاً على تنفيذ خارطة الطريق من خلال تعزيز إعادة الإدماج والضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين. وعقدت الحكومة أيضاً أولى الدورات الإقليمية السبع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، على النحو المتفق عليه مع القوة الشعبية الثورية البديلة.

وواصلت القوة الشعبية الثورية البديلة، التي أصبحت الآن حزب كومونيس، وضع ثقتها في العملية الديمقراطية وبدأت في التحضير لانتخابات عام 2022. وقد تقدمت عملية العدالة الانتقالية، حيث أصدرت محكمة السلام الخاصة أول اتهام لها. وتجسد الإعلانات الصادرة عن محكمة السلام الخاصة حريتها الذاتية واستقلالها. وهذه كلها تطورات مشجعة، ونحن نرحب بها.

إن عام 2021، وهو العام الخامس لتنفيذ اتفاق السلام، عام بالغ الأهمية. وسيكون التنفيذ المركّز للأولويات الخمس التي اقترحها الأمين العام لتعزيز تنفيذ الاتفاق في عام 2021 أمراً هاماً. وفي هذا السياق، أود أن أبدي الملاحظات التالية:

يعود تركُّز أعمال العنف في بعض المناطق إلى الوجود المحدود لسلطة الدولة، الأمر الذي تستغله الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية المتنافسة على التحكم في الاقتصادات غير المشروعة. إن السياسة الوطنية التي اعتُمدت مؤخراً لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية خطوة إيجابية لزيادة وجود مؤسسات الدولة، بما في ذلك نشر قوات الأمن. إن الوجود المتكامل والمعزز لسلطات الدولة في جميع أنحاء البلد أمر أساسي لتحقيق سلام دائم ومستمر.

وبات من الضروري للحد من العنف التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الريفية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بما في ذلك في المناطق غير الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في جميع أنحاء البلد، وتوفير الأراضي والتنفيذ الفعال لبرامج استبدال المحاصيل غير المشروعة. ومن المهم ضمان مشاركة الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين في أنشطة مدرة للدخل. وفي هذا الصدد، سيكون تخصيص الأراضي والإسكان وإنشاء البنى التحتية التمكينية أمراً هاماً.

إن تعزيز حماية وأمن المقاتلين السابقين عنصر هام في عملية السلام. وإجراء حوار منتظم بين المقاتلين السابقين وقوات الأمن العام، بما في ذلك في سياق الآلية الثلاثية للأمن والحماية، سيُتيح توفير تدابير حسنة التوقيت وعلى قدر أكبر من الفعالية لحل المشكلة. وقد اتخذت خطوات في هذا الاتجاه، بما في ذلك ملء الشواغر في وحدة الحماية الوطنية وتعزيز القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، ويمكن التعجيل بها. تحتاج السلطات أيضاً إلى تعزيز الأمن خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وتنفيذ استراتيجية حماية محددة للمقاتلات السابقات.

وقد بدأت الحكومة في تنفيذ حملة التطعيم ضد فيروس كورونا، وهي خطوة إيجابية في مكافحة الجائحة. ويجب ضمان حصول السكان المستهدفين بالبرمجة المتصلة بالسلام على اللقاحات والأدوية، بمن فيهم المقاتلون السابقون.

كما أن تعزيز القدرة القضائية أمر هام أيضاً، لا سيما في المناطق الأكثر تضرراً من العنف. وينبغي تزويد وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب النائب العام بالموارد اللازمة لتعزيز الحملة ضد الإفلات من العقاب.

وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مثال جيد على قدرة الأمم المتحدة على إحداث تغيير إيجابي على صعيد كل من الجوانب الأمنية والإنمائية في حالات ما بعد النزاع. فقد ساعدت وعززت جهود السلطات الوطنية الرامية إلى الجمع بين المجتمعات المحلية والمؤسسات للنهوض بالسلام والتنمية وسيادة القانون، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع تاريخيا. وفي هذا السياق، نؤيد طلب توسيع نطاق ولاية البعثة لدعم التحقق من الامتثال للأحكام التصالحية التي سيصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

أخيرا، أود أن أشدد على العلاقة الخاصة التي تربط الهند بكولومبيا. ففي عام 2019، احتفلت الهند وكولومبيا بمرور 60 عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية. وعلى مر السنين، تعززت هذه العلاقات وتنوعت في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك – السياسية والثقافية والتجارية. ويتجلى ذلك في تنامي التجارة والاستثمارات الهندية وتزايد وجود الشركات الهندية في كولومبيا. وفي عام 2018، أطلقت المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء بنجاح الساتل ”FACSAT-1“، وهو أول ساتل نانوي للقوات الجوية الكولومبية على الإطلاق. وتوفر الهند أكثر من 100 فرصة تدريبية للمسؤولين الكولومبيين سنويا في إطار البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي. كما أن الآلاف من الكولومبيين يزورون الهند للسياحة والعلاج الطبيعي وتعلم اليوغا سنويا. وبينما تمضي كولومبيا قدما في مسيرتها نحو السلام والتقدم والازدهار، فإننا واثقون من أنها ستتغلب بنجاح على جميع التحديات القائمة التي تواجه عملية السلام وستخرج منها أقوى كأحد الاقتصادات الكبيرة في أمريكا اللاتينية. وستواصل الهند، باعتبارها شريكا لكولومبيا منذ أمد بعيد، دعمها في هذه المسيرة.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، كارلوس رويس ماسيو، على عمله الشاق المستمر وعلى عمل فريقه.

وإنه لأمر رائع أيضا أن نرى الوزيرة بلوم دي باربيري معنا مرة أخرى. وأود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة بلدها وشعب كولومبيا لبناء السلام. ونعلم أن ذلك يتطلب تصميما ومثابرة على صعيد المجتمع بأسره والنظام السياسي. ومما يثلج صدرنا التقدم الكبير المحرز. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لجميع الأطراف في عملها من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وأود أن أدلي بثلاث نقاط بعد ظهر اليوم.

أولا، نتشاطر الشواغل المعرب عنها إزاء استمرار مستويات العنف في بعض أجزاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد القتلى في صفوف المقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان زيادة مثيرة للقلق. ونسلم بالجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة لحماية المستهدفين. ولكن لا يمكن المبالغة في تقدير الحاجة الملحة إلى الحد من هذا العنف، بما في ذلك العنف الذي تواجهه مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ونحث الحكومة الكولومبية على العمل في البلديات المتضررة الرئيسية لإرساء وجودها وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية.

كما أن الأنباء عن تجنيد منظمات غير قانونية للأطفال والتقارير الأخيرة عن مقتل أطفال في حوادث تبادل لإطلاق النار تثير قلقا عميقا. إن محاسبة المسؤولين عن العنف أمر بالغ الأهمية في بناء الثقة والحفاظ على السلام.

وبينما نلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ الفصول المخصصة للمسائل الجنسانية في الاتفاق، يتعين القيام بمزيد من العمل لضمان التنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية والعرقية في جميع الفصول.

ونؤكد من جديد دعمنا للمنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية وجميع الكيانات التي تسعى إلى كفالة العدالة والمساواة. ونشجع أيضا على مواصلة الجهود لمكافحة العنف الجنساني.

والنقطة الثانية هي الدور الحاسم الذي يؤديه الحوار البناء في بناء الثقة والحفاظ على الزخم، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة. ولهذا السبب، كان الاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين الرئيس دوكي ماركيس ورودريغو لوندونيو، الذي ساعد الممثل الخاص للأمين العام رويس في تيسيره، حدثا مهما جدا – إنه تطور إيجابي.

ونشجع الطرفين على مواصلة العمل معا بشأن خريطة الطريق المقترحة للتنفيذ. ونحث أيضا على الاستفادة من التقدم المحرز خلال ذلك الاجتماع في المنبر الهام للحوار والشراكة الذي توفره لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالعدالة الانتقالية والتوسيع المقترح لنطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. إن الاستثمار في السلام ليس مجرد شاغل مالي أو إداري؛ والاستثمار الأكثر حيوية في السلام هو الإيمان: إنه الثقة. والعدالة الانتقالية، التي تركز على الضحايا وتشارك فيها المرأة مشاركة كاملة، هي الأساس

لمستقبل كولومبيا. إن عام 2021 حاسم بالنسبة لكل من نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا ولجنة تقصي الحقائق. وقد شهدنا بالفعل تقدما هاما في الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في القضيتين 01 و 03.

وثمة أهمية كبيرة الآن لأن يقدم المقاتلون السابقون وأفراد قوات الأمن العام والأطراف الثالثة في النزاع روايات وافية وصادقة عن الجرائم المرتكبة وأن يعترفوا بمسؤولياتهم وأن يساهموا في التعويضات. ويوفر النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار الإطار اللازم لذلك. إنه دليل حقيقي على تجسيد اتفاق السلام الثمين والمبتكر في الممارسة العملية. وينبغي حماية جميع الذين يتعاملون مع ذلك النظام.

وترحب أيرلندا بالتوسيع المقترح لولاية البعثة وتتطلع إلى أن يعتمد المجلس مشروع قرار مماثل في أقرب وقت ممكن. ويمكن أن يساعد التحقق المستقل للأمم المتحدة من الأحكام التصالحية في تعزيز الثقة في النظام المتعلق بالضحايا.

في الختام، أود أن أتوقف لحظة للثناء على قرار الحكومة الكولومبية بمنح وضع الحماية المؤقتة للاجئين والمهاجرين الفنزويليين، وهي استجابة تقوم على الإنسانية المشتركة والاحترام العميق لحقوق الإنسان. إن سخاء كولومبيا مثال للعالم وهو يُظهر لنا جميعا أننا نعيش حقا – كما يقول المثل الأيرلندي – في كنف بعضنا بعضا.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على الإحاطة التي قدمها بشأن تقرير الأمين العام (S/2021/298) عن الحالة في كولومبيا وعلى العمل الذي يضطلع به هو وفريق بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأرحب بحضور وزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلاوديا بلوم دي باربيري.

ترحب المكسيك بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين رئيس كولومبيا، إيفان دوكي ماركيس، ورئيس حزب كومونيس السياسي، رودريغو لوندونيو، الذي يسره الممثل الخاص للأمين العام، وكذلك بالتزامهما بالعمل معا لوضع خريطة طريق لمواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وبتعزيز الجهود الرامية إلى حماية المقاتلين السابقين. وكما أوضحنا من قبل، فإن الحوار السياسي هو أفضل خريطة طريق لتحقيق استقرار حقيقي في كولومبيا.

ونحيط علما بالتقدم المحرز في القضايا قيد نظر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وبالمثل، نود أن نؤكد أن الجهاز القضائي الخاص يؤدي دورا أساسيا في العدالة الانتقالية من خلال جعل الضحايا في مركز الصدارة وفي دعم حقوقهم والتعويض عن الأضرار وضمان عدم التكرار. وفي رأينا أن هذا هو الطريق الذي سيؤدي إلى المصالحة النهائية.

وننوه بقيمة الطلب الذي تقدمت به حكومة كولومبيا وحزب كومونيس السياسي إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق لدعم هذه العملية من خلال التحقق من الأحكام. ونكرر التأكيد على أن دعم البعثة لعمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ينسجم مع نص وروح الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وبالتالي، تؤيد المكسيك طلب الحكومة الكولومبية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بغرض استعراض العقوبات التي أصدرتها السلطة القضائية؛ والامتثال لتلك الأحكام سيعزز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في كولومبيا.

ومن ناحية أخرى، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء مستويات العنف التي لا تزال سائدة في أجزاء معينة من البلد وما يمثله ذلك بالنسبة للمرأة، ولا سيما النساء الكولومبيات من أصل أفريقي، ونساء الشعوب الأصلية ومجتمعاتهن المحلية، التي تأثرت بشكل غير متناسب. وتتطلب معالجة حالة انعدام الأمن إجراء مشاورات ضرورية مع النساء في المجتمعات المحلية المتضررة لا من أجل التعرف على احتياجاتهن مباشرة فحسب، ولكن أيضا لدعوة النساء إلى المشاركة بنشاط أكبر في اتخاذ القرارات التي تكفل سلامتهن.

إن منع العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان يتطلب تمويلا كافيا من جانب السلطات. وتتطلب الخطوات الفعالة نحو السلام موارد ومساعدة تقنية لمنظمات المنحدرين من أصل أفريقي ومنظمات الشعوب الأصلية. ويجب التغلب على التحديات الناجمة عن انعدام الأمن ونقص الموارد من أجل تحقيق وصول أكثر جدوى للنساء المنحدرات من أصل أفريقي والنساء من الشعوب الأصلية، اللائي كثيرا ما يقعن للأسف ضحايا، إلى نظام العدالة الانتقالية.

ونشيد بجهود الحكومة لدعم المقاتلين السابقين فيما يتعلق بالمشاركة في المشاريع الإنتاجية، مما يسهم في توفير الاستقرار الاقتصادي لهم ويعطيهم هدفا في الحياة. ونحث أيضا على إتاحة الفرصة للمزيد

من النسـاء للمشـاركة في هذه البرامج وأن يتلقين المسـاعدة اللازمة للتغلب على العقبات الهيكلية التي تحول دون مشاركتهن الكاملة.

وقد سـجلت اللجنة الدولية للصـليب الأحمر العام الماضـي وقوع 389 ضـحية للمتفجرات – وهو أكبر عدد في السنوات الأربع الماضية – بمن فيهم 226 مدنيا. وتتطلب تلك الحالة إنشاء إطار أكثر صرامة لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل منع الاتجار بها، فضلا عن تعاون دولي أكثر فعالية في ذلك المسعى.

وأخيرا، تتفق المكسـيك مع التوصـيات التي أصـدرها الأمين العام بشـأن الطريقة التي سـتقوم بها البعثة بالتحقق من أحكام محكمة السلام الخاصة، وفقا للطلب المقدم من الحكومة الكولومبية، وتؤيدها.

المرفق الثامن

بيان نائبة الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، ترين هايمرباك

نشكر الممثل الخاص للأمين العام ماسيو على تقديمه إحاطة أخرى زاخرة بالمعلومات. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2021/298) ونؤيد تأييدا كاملا التوصيات المقدمة.

وأود أن أبدأ بتهنئة الرئيس إيفان دوكي ماركيس ورودريغو لوندونيو، زعيم القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقة، على التزامهما بعملية السلام، كما تجلى في اجتماعهما في آذار/مارس. ومن المشجع والمناسب من حيث التوقيت اعتراف كل منهما بالحاجة إلى تنفيذ شامل ومتكامل. وتعتقد النرويج اعتقادا راسخا أن استمرار الحوار بين الطرفين سيعزز إلى حد كبير التنفيذ، ويقلل من الاستقطاب، ويؤدي إلى بناء الثقة.

ونحث الطرفين بقوة على الاستفادة على نحو أفضل من الحيزين الرسمي وغير الرسمي المكرسين في الهيكل المؤسسي للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. والواقع أن لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه، تظل الآلية الرئيسية لمجابهة التحديات وتجاوز العقبات التي تعترض التنفيذ، بما في ذلك المسائل الأمنية.

ونشجع الطرفين على عقد المزيد من الاجتماعات للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، وترحب النرويج بالتقدم المحرز في الفريق العامل الثلاثي المعني بالألغام. ونحث أيضا الطرفين والأمم المتحدة على إعادة إنشاء الآلية الثلاثية المتعلقة بالأصول المتصلة بالنزاع.

واليوم، تشكل التهديدات الموجهة والعنف الممارس ضد المقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقتلهم، بمن فيهم القيادات النسائية وممثلو المجتمعات المحلية العرقية، تهديدا خطيرا لاتفاق السلام، أكثر من أي مسألة أخرى. ومن دواعي الأسف الشديد أن نحصي الآن قتل 265 من المقاتلين السابقين الموقعين على اتفاق السلام منذ دخوله حيز النفاذ، إلى جانب 24 من المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين الذين قتلوا خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير. وفي بعض المناطق، تعاني المجتمعات المحلية أيضا من التشريد القسري، ونشر الألغام المضادة للأفراد، وزيادة تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة.

وفي ضوء ذلك، فإن وجود الدولة في جميع أنحاء البلد والتنفيذ الشامل للاتفاق أمران أساسيان للتغلب على الظروف التي تقوم عليها أعمال العنف وكفالة حماية المدنيين. وبينما نعترف بالجهود التي تبذلها السلطات لتحسين الحالة الأمنية، فإن الأرقام تتحدث عن نفسها.

ولا بد من بذل المزيد من الجهود لمنع تلك الجرائم المروعة وتوفير الحماية منها، وضمان المساءلة عنها. ومن الملح تنفيذ النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي، بما في ذلك المرسوم 660 بشأن حماية المجتمعات المحلية، وتقديم الدعم الكافي لوحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام.

كما لا يزال العنف الجنساني يعوق إعادة إدماج المقاتلات السابقات ويعطل العمل الحيوي للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. ومن أجل ضمان أمنهن ومشاركتهن المجدية على قدم المساواة، من الأهمية بمكان أن تنفذ الأحكام الجنسانية التي ينص عليها الاتفاق تنفيذا كاملا، إلى جانب البرنامج الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

ويجب أن نأخذ على محمل الجد التقارير التي تفيد بأن الضـــحايا والجناة المزعومين لا يشـــعرون بأنهم قادرون على الإسـهام في النظام الشـامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار بدون المخاطرة بحياتهم. وهذا أمر مثير للقلق وقد يعرض للخطر وصـــول الضـــحايا إلى الحقيقة والتعويضـــات. وقد أمرت محكمة السلام الخاصة الوكالات الحكومية بضمان حماية من يمثلون أمام المحكمة.

والامتثال ضروري لتنفيذ الفقرة 4 من المادة 3 من الاتفاق والاستجابة لمطالب الضحايا.

ويمثل التقدم الذي أحرزته محكمة السـلام الخاصـة في القضـيتين 01 و 03 علامة فارقة في تنفيذ اتفاق الســلام. وتحث النرويج جميع الأطراف الفاعلة على الإســهام بشــكل كامل في المنظومة الشــاملة، والاعتراف بمســؤولياتها، وقول الحقيقة كاملة. ولا يمكن المبالغة في أهمية قدرة المنظومة على الاضــطلاع بعملها بصورة مستقلة، بدون تدخل سياسي، وبدون المخاطرة بحياة من يسهمون فيها.

وفي الختام، ينبغي ألا يكون هناك شك في أن النرويج لا تزال ملتزمة بالعمل مع الشعب الكولومبي والأطراف الكولومبية في جهودها الرامية إلى تحقيق سلام دائم.

المرفق التاسع

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، دميتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

نشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2021/298) عن الحالة في ذلك البلد.

للأسف، يؤكد التقرير عدم إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي كلف مجلس الأمن البعثة برصده. وهذا مدعاة للقلق المتزايد، لا سيما بالنظر إلى الدورة الانتخابية المرتقبة.

وأود أن أذكر بأن الاتفاق وضع حدا للنزاع المسلح الداخلي الذي دام نصف قرن، ويمكن أن يحظى بتأييد دولي واسع النطاق نظرا لأنه كان نتيجة حوار مباشر شاق والاتفاقات الملموسة التي توصل إليها الطرفان الكولومبيان، مع وجود بعثة الأمم المتحدة هناك لمراقبة تنفيذه. وينبغي ألا ينظر إلى تلك الوثيقة التاريخية على أنها بيان نوايا من جانب واحد، ولذلك يجب أن يقترن تنفيذها بحوار مستمر بين الموقعين عليها.

وفي ذلك السياق، نرحب بالاجتماع الذي عقد بين الرئيس دوكي ماركيس وزعيم حزب كومونيس، رودريغو لوندونيو، في 10 آذار/مارس، وكذلك بقرار تمديد ولاية اللجنة الثلاثية لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه. وندعو الجانبين الكولومبيين إلى مواصلة الاتصالات البناءة على جميع المستويات لضمان شفافية جميع الخطوات وامتثالها لنص وروح الاتفاق. فلا يمكن للتدابير الانفرادية التي لم يتم الاتفاق عليها أن تدفع قدما بعملية السلام.

وتصح تلك الحجة لكل مسار من المسارات الخمسة ذات الأولوية التي أبرزها الأمين العام في تقريره، وهي مسارات تغطي جميع جوانب التسوية تقريبا. ونحن نتفق مع ما جاء في التقرير من أن التقدم المحرز في تلك المسارات الخمسة غير كاف. ونعول على بوغوتا لبذل جهود إضافية في إطار التزاماتها بموجب الاتفاق لتحسين الحالة.

ومن أكثر المسائل إلحاحا كفالة سلامة وأمن المدنيين، بمن فيهم المشاركون في عملية السلام وأفراد أسرهم وممثلو المجتمع المدني. ويؤسفنا أن إحصاءات جرائم القتل لم تنخفض ولم يحرز تقدم في التحقيقات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، زاد معدل الجريمة في المناطق التي كانت أكثر أمنا في السابق.

والتهديدات الأمنية مرتفعة لدرجة أنه شرد 500 13 شخص قسرا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير من هذا العام وحدها كما ذكر التقرير. وعلى سبيل المقارنة، يعادل هذا العدد عدد الأشخاص المسجلين رسميا في عملية السلام.

ويتلقى أعضاء مجلس الأمن معلومات منتظمة عن التقدم الذي أحرزته حكومة كولومبيا في تنفيذ البرامج غير المنصوص عليها في الاتفاق. وفي الوقت نفسه، يسير تنفيذ الاتفاق نفسه ببطء شديد. ويمكن قول الشيء نفسه عن جملة أمور منها الإصلاح الزراعي الشامل الجاري وتخصيص الأراضي واستبدال المحاصيل وعمل المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

ونعتقد أنه ينبغي لحكومة ومجتمع كولومبيا أن يركزا أساسا على تنفيذ أحكام الاتفاق. وإذا لم يحدث ذلك، فإن احتمالات السلام الدائم في كولومبيا ستظل بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى.

أنتقل الآن إلى التقرير وعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

إن من المعروف جيدا أن المسائل الأمنية التي لم تحل تدفع الناس إلى حمل السلاح مرة أخرى. ولهذا السبب نعتقد أن من المهم أن يعكس التقرير التغير في عدد من يسمون بالمنشقين. فهذه الأرقام يمكن أن تدلنا على فعالية عملية السلام.

وقد شعرنا بالحيرة مرة أخرى لرؤية أن التقرير يذكر التحديات التي يواجهها مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ولا نفهم تماما ما علاقة تلك المعلومات بعملية السلام والتغلب على عواقب النزاع المسلح الداخلي. والمجلس سيجني فائدة أكبر من تلقي معلومات عن الضمان الاجتماعي وسلامة الأسر التي لديها أطفال عندما يكون المعيل قد وقع ضحية للنزاع أو لهجوم. وتمثل الأسر الوحيدة الوالد فئة ضعيفة حقا في بيئة ما بعد النزاع.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يقدم التقرير سوى معلومات ضئيلة عن تسوية المنازعات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني فيما يتعلق باستئناف الحوار المباشر من دون شروط مسبقة. فلا يمكن أن يحل السلام المستدام في كولومبيا ما لم يشرع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في السير على الطريق المؤدي إليه.

وفيما يتعلق بمبادرة تمديد ولاية البعثة وتكليفها برصد تنفيذ بعض القرارات المنفصلة للولاية القضائية الخاصة للسلام، أحطنا علما بالمعلومات التي تم تبادلها في رسالة من الأمين العام بتاريخ 25 شباط/فبراير. وقد ناقش المجلس هذه المسألة مرارا وتكرارا. ونفترض أن لدينا في هذه المرحلة فهما مشتركا لحقيقة أن هذه الخطوة مطلوبة، لا سيما وأن لدينا الآن طلبا مباشرا بهذا الخصوص من الجانبين الكولومبيين.

وفي الختام، يشير تقرير الأمين العام إلى أنه سيكون من السابق لأوانه القول بأن عملية السلام في كولومبيا غير قابلة للانتكاس. فالسلام النسبي في البلد هش للغاية في حين أن عدد العوامل التي تؤثر سلبا على آفاق السلام آخذ في الازدياد للأسف. ولهذا السبب يوجه الأمين العام ومجلس الأمن والجهات الضامنة لعملية السلام في كولومبيا جهودهم لتيسير التنفيذ المتسق لمهام بناء السلام المنصوص عليها في الاتفاق النهائي.

ويصوت المجتمع الدولي، بتأييده هذا الاتفاق التاريخي، بالثقة للشعب الكولومبي متوقعا أنه سيلتزم التزاما صارما بأحكام الاتفاق.

وروسيا، بوصفها عضوا في مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية، مستعدة لتقديم مزيد من المساعدة لعملية السلام الكولومبية لجعلها مستدامة ولا رجعة فيها.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

يشـــرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن تونس وســـانت فنســـنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر (مجموعة 3+1).

أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ماسيو على عرضه، وأعيد تأكيد دعمنا لجهود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وعملية الســـلام الكولومبية. كما أنوه بحضـــور معالي كلاوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا.

ستحتفل كولومبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر، بالذكرى السنوية الخامسة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال الســلام المســتقر والدائم. وســتكون هذه لحظة مناســبة لجميع الكولومبيين، ولا ســيما الموقعين على الاتفاق، للتفكير في المكاســـب التي تحققت مع الاعتراف كذلك بالتحديات والفرص الكامنة في تنفيذه تنفيذا كاملا.

ومما يشجع مجموعة 3+1 التطورات الإيجابية في عملية السلام. ويسعدنا الالتزام المتجدد من قبل الطرفين، كما أظهرت ذلك الاتصـــالات التي وقعت في 10 آذار/مارس بين الرئيس إيفان دوكي ماركيس ورودريغو لوندونيو، زعيم حزب كومونيس. ونعتقد أن ذلك يعبر عن تفاني الموقعين ويشـــكل تأكيدا بأنهما متحدان في الوفاء بالتزاماتهما.

ونحث الطرفين على البقاء على المسار والعمل بصورة أكثر تصميما، إلى جانب الشعب، الذي له أيضا مصلحة كبيرة في نجاح الاتفاق.

وفيما يتعلق بالأمن، نحيط علما بالخطة الاســـتراتيجية المقترحة للحماية، وتســـرنا الموافقة على المبادئ التوجيهية للسياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة. كما إننا نقدر الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة من خلال اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية لتعزيز جهاز أمن الدولة.

ولا يزال اتباع نهج قوي ومتكامل أمرا حاســما في حل التحديات الأمنية العالقة، لا ســيما في أكثر المناطق تهميشا وتضررا من النزاعات، مثل كاوكا وناريينو وأنتيوكويا وكاكيتا وشمالي سانتاندر وكاتاتومبو. ولذلك نحث السلطات على مواصلة تحسين تدابير الوقاية والحماية وتعزيز حضور الدولة من خلال نشر قوات الأمن العام في هذه المناطق.

كما تدين مجموعة 3+1 بشدة العنف المتواصل ضد الجماعات التي أصبحت أكثر هشاشة، بما في ذلك المقاتلون الســابقون في القوات المســلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشــعبي والشــباب والســكان الأصــليون والكولومبيون المنحدرين من أصــل أفريقي والزعماء الاجتماعيون والمدافعون عن حقوق الإنســان. وتشهد أعمال العنف المتكررة على مدى ترسخ الأسباب الجذرية للنزاع.

ولذلك فإن إحراز التقدم في آليات مثل البرنامج الشـــامل لوقاية القيادات النســـائية والمدافعات عن حقوق الإنســان، إلى جانب تنفيذ برنامجي المرأة والســلام والأمن والشــباب والســلام والأمن، خلال مرحلة بناء السلام هذه ووفقا للاتفاق، أمر محوري.

وتشدد وفود بلداننا على أن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع الكولومبي على نحو سليم يتطلب إتاحة الخدمات الأساسية بصورة كاملة ومستمرة، بما في ذلك السكن والأرض والأنشطة الاقتصادية. ونحيط علما في ذلك الصدد بالتطورات التي حصلت فيما يتعلق بحصول المقاتلين السابقين على الأراضي. وبالمثل، نكرر النداء الذي أطلقه الأمين العام إلى التعجيل بالموافقة على المشاريع الإنتاجية بحيث يشارك غالبية المقاتلين السابقين في أنشطة مدرة للدخل بنهاية هذا العام.

ونؤكد أن من شأن الإصلاح الريفي الشامل – وفقا للتنفيذ الكامل للفصول المتعلقة بالإصلاحات الريفية والبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، إلى جانب توصيات المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية لمعالجة المسائل التي تواجه المقاتلين السابقين المنتمين إلى الشعوب الأصلية والكولومبيين ذوي الأصول الأفريقية – أن يمكن من إعادة إدماج سلسة في المجتمع الكولومبي.

وتكتسي العدالة الانتقالية أهمية حاسمة أيضا. وتشيد مجموعة 3+1 بالتقدم المحرز في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. وإذا لم يتم تصحيح الأخطاء التاريخية، فإنها ستظل تطارد العديد من الكولومبيين. وبناء على ذلك، نعرب عن تقديرنا لعمل محكمة السلام الخاصة ولجنة الحقيقة ووحدة التحقيقات الخاصة التابعة لوزير العدل. ونعتقد أن إحراز التقدم بشأن كل عنصر من هذه العناصر أمر أساسي لتحقيق الحقيقة والعدالة والمساءلة والإنصاف. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ الشواغل التي أعرب عنها بشأن استقلالية محكمة السلام الخاصة، ونشدد على ضرورة الاحترام الكامل لهذا العنصر من النظام الشامل.

ونؤكد مرة أخرى على أهمية لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه ونحث الطرفين على الاستفادة من هذه الآلية لتسوية خلافاتهما. ونرحب بتمديد ولايتها حتى العام المقبل. وكما أبرز تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/298)، فإن الحوار الموضوعي والبناء بين الأطراف داخل اللجنة وفي المحافل الأخرى سيعزز تنفيذ جميع جوانب الاتفاق في عام 2021 وسيساعد على إيجاد حلول مشتركة. وتحقيقا لتلك الغاية، ما زلنا نأمل أن يتمكن الطرفان من تسوية خلافاتهما بشأن المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

وتحقيق السلام في كولومبيا أمر أساسي أيضا للحفاظ على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام. كما أنه سيضمن عالما أكثر استقرارا. وفي ذلك السياق، نشجع الحكومة وجيش التحرير الوطني على الدخول في حوار من أجل تعزيز مجتمع أكثر سلاما.

وأخيرا، تؤكد مجموعة 3+1 أن السلام الدائم في كولومبيا لن يحدث بين عشية وضحاها أو يمحي فورا الآلام التي قاساها الناس على مر السنين. بيد أنه سيمهد الطريق لبناء كولومبيا جديدة وبزوغ فجر جديد للملايين من الناس الذين يطمحون إلى حياة أفضل.

وتكرر تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر دعمها للأولويات الخمس للأمين العام من أجل التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي، ولا تزال تأمل في أن يتسنى تحقيقها خلال هذه السنة الحرجة من خلال العمل البناء الذي تقوم به الآلية الثلاثية.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جوناثان ألن

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته. وأرحب أيضا بعودة الوزيرة بلوم دي باربيري إلى المجلس.

وكما أوضح الممثل الخاص للتو، حدثت بعض التطورات المشجعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وترحب المملكة المتحدة بالاجتماع المثمر الذي عقد الشهر الماضي – بتيسير من الممثل الخاص – بين الرئيس إيفان دوكي ماركيس والسيد رودريغو لوندونيو. وبينما نقترب من الذكرى السنوية الخامسة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم هذا العام، نرحب بأن الطرفين التزما بالجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذه الشامل وتعزيز ضمانات إعادة الإدماج والأمن للمقاتلين السابقين.

وكما أبرزنا مرات عديدة في المجلس، فإن استمرار انعدام الأمن في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع يشكل تهديدا مستمرا لبناء السلام. ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق لأن القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين لا يزالون يواجهون أعمال العنف المميتة التي تنفذها الجماعات المسلحة والمنظمات الإجرامية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ التقدم الذي أحرزته وحدة الحماية الوطنية نحو ملء شواغرها وتصفية ما يزيد على 1 000 طلب حماية. ونشيد أيضا بوحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب وزير العدل لتحسين سجلها في التحقيقات والإدانات. ويشجعنا أن وزارة الداخلية تعزز قدرتها على الاستجابة للإنذارات المبكرة الصادرة عن مكتب أمين المظالم. ومن الأهمية بمكان أن يستمر تعزيز هذه التدابير من أجل كبح العنف الذي يستهدف الكولومبيين الذين يعملون على بناء مستقبل خال من النزاع .

لقد طالبنا منذ زمن طويل، في المجلس، بخطة واقعية طويلة الأجل لتفكيك الجماعات المسلحة والمنظمات الإجرامية وتقديم خدمات الدولة والأمن والعدالة لجميع المواطنين. ويشكل توسيع ونطاق وجود الدولة وأمنها وتحسينهما خطوة حاسمة في تحقيق الاستقرار في المناطق المتأثرة بالنزاع. والآن بعد أن عرضت الحكومة المبادئ التوجيهية لسياسة التفكيك لديها هذه، فإننا نتطلع إلى تنفيذها بسرعة.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تجنيد القاصرين من قبل الجماعات المسلحة غير القانونية في كولومبيا. وندعو جميع الجماعات المسلحة إلى الإفراج فورا عن جميع القصر من صفوفها. ونلاحظ أيضا بقلق الوفيات المأساوية للقصر خلال العمليات الحكومية ضد الجماعات المسلحة في غوافياري في الشهر الماضي، ونرحب بالتحقيق الذي تجريه الحكومة في تلك الوفيات.

أما فيما يتعلق بعملية إعادة الإدماج، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المستمر المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك عقد الدورة الأولى للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، والتقدم في شراء الأراضي لعدد من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. ونحث الحكومة على كفالة اتخاذ إجراءات منسقة لدعم جميع المقاتلين السابقين، بمن فيهم من هم خارج المناطق الإقليمية السابقة من أجل التدريب وإعادة الإدماج.

ونظام العدالة الانتقالية هو حجر الزاوية في اتفاق السلام، وتمثل أول لائحة اتهام أصدرتها محكمة السلام الخاصة في 26 كانون الثاني/يناير معلما هاما. ونرحب بالرد البناء لستة من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على اتهامهم – إذ طالبوا الضحايا بالعفو والتزموا بالإجابة

على أسئلتهم أثناء جلسات الاستماع. إن الاعتراف بالمسؤولية عن الجرائم والمظالم سيمهد الطريق للمصالحة والسلام المستدام.

وما فتئ المجلس يعمل على الاســـتجابة لطلب كولومبيا، الذي رحبت به المملكة المتحدة ترحيبا كبيرا، من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا أن تدعم محكمة الســـلام الخاصـــة بضـــمان الامتثال لأحكامها. وعلى خلفية المحادثات الجارية، تأمل المملكة المتحدة أن نتمكن قريبا من اتخاذ إجراءات لإضافة هذه المهمة رسميا إلى ولاية البعثة.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن المملكة المتحدة تنوه بالتقدم الهام الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق الســـلام التاريخي في كولومبيا، وكذلك بالتحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة. ونحث الطرفين على أن يظلا مدركين لتلك التحديات وأن يكثفا جهودهما في هذا الصدد خلال هذه السنة الحاسمة. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة كولومبيا على تحقيق سلام دائم.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل المناوب بالنيابة للشؤون السياسية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، جيفري ديلورنتس

أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته. لا تزال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تضطلع بدور حيوي في دعم السلام في كولومبيا. وكما هو الحال دائما، نرحب بالوزيرة بلوم دي باربيري في مجلس الأمن.

ونعترف بالتزام حكومة كولومبيا المستمر بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، لا سيما بالنظر إلى التحديات التي يفرضها مرض فيروس كورونا والأزمة الإنسانية المستمرة في فنزويلا. ونرحب أيضا بالقرار الإنساني الاستثنائي الذي اتخذه الرئيس دوكي ماركيس بمنح مركز الحماية لمدة 18 شهرا للعديد من اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين البالغ عددهم 1,7 مليون لاجئ ومهاجر في كولومبيا.

وكما يشير تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/298)، سيكون هذا العام حاسما بالنسبة لعمل محكمة السلام الخاصة. وحتى ينجح هذا العمل في دعم حقوق الضحايا وفي إرساء أسس المصالحة، من الأهمية بمكان أن يقدم المقاتلون السابقون وأفراد قوات الأمن العام وأطراف ثالثة في النزاع روايات شاملة وصادقة عن الجرائم المرتكبة، وأن يعترفوا بدورهم في النزاع، وأن يساهموا في التعويضات.

كما رأينا، لقد اتخذت محكمة السلام الخاصة بالفعل خطواتها الأولى في السعي إلى تحقيق العدالة فيما يتعلق بأعمال الاختطاف وأخذ الرهائن التي ارتكبها أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وخلال الكشف عن معلومات جديدة عن عمليات تصنُّع القتل المشروع التي ارتكبها الموظفون الحكوميون. ونرحب بتلك التطورات ونلاحظ أن من شأن استمرار دعم المجتمع الدولي أن يساعد على ضمان نجاح محكمة السلام الخاصة.

ويعدُّ استمرار مشاركة المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في جهود إعادة الإدماج نجاحا كبيرا ويشهد على التزام حكومة كولومبيا وشعبها. ولكن بالرغم من هذه الخطوات الكبيرة يجب علينا الحذر من العقبات التي تعوق الوفاء بالوعد التحويلي للاتفاق.

وما زلنا نشعر بالقلق من استمرار العنف من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين وغيرهم من السكان الضعفاء. وبالإضافة إلى ذلك تستمر عمليات قتل المقاتلين السابقين على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الكولومبية. وفي حين قدمت السلطات الوطنية والإقليمية الدعم من خلال عمليات الإجلاء فإننا نحث حكومة كولومبيا على اتخاذ إجراءات لتنفيذ خريطة طريق الإجلاء التي أعلنت عنها في العام الماضي. وسيكون من الضروري أيضا كفالة توفير ضمانات أمنية كافية حتى يتمكن المقاتلون السابقون من التنفيذ الآمن لأحكام محكمة السلام الخاصة.

كما أثر استمرار العنف في الريف بشكل غير متناسب على المجتمعات الكولومبية الأفريقية ومجتمعات السكان الأصليين، مما أدى إلى تعميق أوجه عدم المساواة التي طال أمدها وتسريع تشريد السكان. ونحث حكومة كولومبيا على مواصلة توسيع وجود الشرطة والقضاء في المناطق الريفية في إطار

نهج يحمي القادة الاجتماعيين ويدعم الضحايا ويعزز المشاركة السياسية والاقتصادية والمدنية الكاملة للأفراد من جماعات الأقليات العرقية والنساء.

أخيرا، نشجع حكومة كولومبيا على التعجيل بتنفيذ أحكام الإصلاح الريفي في الاتفاق وتنفيذ نهج شامل إزاء الأمن والتنمية الريفية ومكافحة المخدرات في المناطق الاستراتيجية المعنية. ويكمن الطريق إلى السلام المستدام في زيادة جهود الدولة في المناطق الريفية ونمو الاقتصادات المشروعة القائمة على الأمن وتقديم الخدمات العامة وإعمار البنية التحتية وسيادة القانون. ومن شأن برنامج قوي لاستبدال محاصيل الكوكا يستند إلى البنية التحتية للمجتمعات المحلية بدلا من المدفوعات النقدية أن يساعد أيضا على كفالة تمكن المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع المسلح من الإفلات من دائرة العنف المستمر الذي تغذيه الاقتصادات غير المشروعة في كثير من الأحيان.

وتؤكد الولايات المتحدة مرة أخرى تقديرها لاهتمام حكومة كولومبيا بهذه المسائل ولأهدافنا المشتركة. ويدل التقدم الذي شهدناه في هذا الاتفاق الواسع النطاق على التزام وإرادة الشعب الكولومبي تجاوز النزاع الذي استمر لأكثر من نصف قرن.

وستواصل الولايات المتحدة شراكتها القوية مع كولومبيا لصالح مستقبل أكثر إشراقا، وتشكر الجميع على عملهم الشاق لبلوغ ذلك الهدف.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيدة كلاوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية جمهورية كولومبيا في هذه الجلسة. وأشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، أحرزت كولومبيا تقدما هاما. ولكن لا تزال هناك خطوات عديدة قبل أن يتسنى تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا. نتيجة لذلك لا تزال عملية السلام هشة بالنظر إلى التحديات المتعددة التي تواجهها المصالحة وتحقيق التقدم في عملية إعادة الإدماج. وفي ذلك الصدد نود أن نؤكد على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بعملية السلام، نشيد بالاجتماع البناء الذي عقد بين الرئيس دوكي ماركيس والسيد رودريغو لوندونيو، رئيس حزب القوة الشعبية الثورية البديلة لمناقشة تنفيذ اتفاق السلام النهائي. ونشيد بالتزامات الحكومة فيما يتعلق بعملية إعادة الإدماج، بما في ذلك توفير الحماية والأمن للمقاتلين السابقين. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة المشاركة في حوار بناء على الصعيدين السياسي والتقني من أجل التصدي لمختلف التحديات والخلافات بشأن عملية السلام، ولا سيما من خلال الآليات المحددة في الاتفاق.

ونشيد بالجهود التي بذلتها الأحزاب السياسية لاستعراض برنامجها واستراتيجيتها الانتخابية لانتخابات عام 2022. وسيكون هذا العام حاسما بالنسبة لكولومبيا، خاصة فيما يتعلق بالتحضير لانتخابات عام 2022. لذلك ينبغي بذل كل جهد ممكن لتهيئة أفضل الظروف لتنظيم الانتخابات والمشاركة فيها. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما جهود كولومبيا لتحقيق هذه الغاية، مع الاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

ثانيا، فيما يتعلق بالأمن، قدم تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/298) معلومات مقلقة للغاية عن استمرار العنف والهجمات ضد الكولومبيين، بمن فيهم القادة الاجتماعيون والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات. وواصلت الجماعات المسلحة غير المشروعة والشبكات الداعمة لها استغلال الاقتصادات غير المشروعة لتعزيز سيطرتها على المجتمع والأراضي.

وندين جميع أعمال العنف والهجمات ونحث جميع الفئات المعنية على الوقف الفوري لهذه الأعمال المروعة. ونؤكد من جديد أن أعمال العنف والهجمات هذه غير مقبولة وأنه يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، نحث اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على اتخاذ إجراءات ملموسة لتفكيك تلك المنظمات وتعزيز التحقيقات وتطبيق العدالة. ومن المهم أيضا مضاعفة الجهود لضمان الأمن وتنفيذ تدابير عملية لتعزيز التنمية في المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات. ويمكن من خلال تحقيق رفاه تلك المجتمعات المحلية توطيد السلام والحفاظ عليه.

ثالثا، نثني على جهود الحكومة لإعادة الإدماج والتقدم المحرز حتى الآن في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا. إن إعادة الإدماج عملية طويلة الأجل وتتطلب الصبر والإرادة السياسية واتخاذ الخطوات العملية.

ونتطلع إلى الدور الذي سـيضـطلع به المجلس الوطني لإعادة الإدماج إلى جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية في وضع استراتيجية مشتركة لمساعدة المقاتلين السابقين على استقرار حياتهم.

وفي الختام، نود أن نشـيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق وفريق الأمم المتحدة القطري في المسـاهمة في عملية السـلام والأمن والوحدة والتنمية في كولومبيا، وأن نكرر دعمنا لها. ونؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المتعلق بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

المرفق الرابع عشر

بيان وزيرة خارجية كولومبيا، كلاوديا بلوم دي باربيري

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة وأشكر أعضاء المجلس على دعمهم المستمر لكولومبيا. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وممثله الخاص، السيد كارلوس رويس ماسيو على التقرير الذي عُرِض اليوم (S/2020/298).

لقد بيّن الرئيس إيفان دوكي ماركيس أن السلام ينبع من قرار المجتمع ببناء مستقبل كريم قائم على الحقيقة والتضامن والالتزام بالشرعية ورفض جميع أشكال العنف.

لم ينسَ الكولومبيون والعالم بصفة عامة مستويات العنف في الثمانينات والتسعينات، عندما كان الإجرام يروع سكاننا ويهدد مؤسساتنا الديمقراطية باستمرار.

لقد شهد العالم التقدم الذي أحرزته كولومبيا منذ بداية القرن كما يتجلى في تعزيز الأمن وزيادة التعايش السلمي، فضلا عن تعزيز مؤسساتنا واقتصادنا ومجتمعنا.

ومنذ عام 2018 كان العمل على تنفيذ سياسة السلام في إطار الشرعية بما في ذلك اتفاق عام 2016 شاقا. ونواصل تحقيق التقدم في جميع التحولات اللازمة لكولومبيا لتكون مجتمعا أكثر سلما وشمولا وعدلا.

وكما أقر بذلك الأمين العام في تقاريره، فقد تعزز الاتجاه التنازلي في جميع مؤشرات العنف في السنوات الأخيرة. وتمكنا من الحد من الجريمة وضمان سيادة القانون وبالتالي حماية حقوق الإنسان وسلامة المزيد من الكولومبيين.

لقد تم التوقيع على الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم مع العلم أن المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لم يكونوا وحدهم مرتكبي أعمال العنف في البلد. ولذلك، سنكون واهمين إذا اعتقدنا أن مجرد تنفيذ الاتفاق سيكون كافياً لتحقيق سلام مستقر ودائم على الفور.

فمنذ النصف الثاني من القرن الماضي، ظلت الجماعات المسلحة المنظمة غير القانونية موجودة في مناطق معينة من البلد، مما شكل تحديات لتحقيق الاستقرار وتوطيده. وفي منازعاتها من أجل السيطرة على ممرات الاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، تهاجم تلك المنظمات الإجرامية السكان وتستهدف القادة الاجتماعيين وتضر بالمزارعين وتصطدم بقوات الأمن التي تكفل سيادة القانون. إن هذه الجماعات، الضالعة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، عدوّ لجميع الكولومبيين وهي تؤجج العنف في البلد.

وعند تحليل الامتثال للاتفاق، لا يمكن للتقرير أن يقتصر على ذكر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بوصفها أحد الأطراف الموقعة. وينبغي النظر إلى وجود منشقين على القوة الشعبية الثورية البديلة باعتباره عدم امتثال من جانب حركة حرب العصابات السابقة، التي أصبحت الآن حزباً سياسياً. إن أعداء

الاتفاق والسلام في كولومبيا، بمن فيهم المنشقون، هم المجرمون. ويرتكب المنشقون وتجار المخدرات 80 في المائة من جرائم قتل المقاتلين السابقين.

وفيما يتعلق بعنصري ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، من المهم التأكيد على أن الأمن هو التحدي الأكبر الذي يواجهنا. وفي هذا الصدد، لا ندخر جهداً في بناء قدراتنا. وفي عام 2020، أُحرز تقدم مطرد في اعتماد وتنفيذ تدابير لتعزيز أمن المقاتلين السابقين والنهوض بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضدهم وملاحقة مرتكبيها، محققين معدلات نجاح مرتفعة، ولتكثيف جهود قوات الأمن في تفكيك الهياكل الإجرامية في المناطق.

وحددت اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، التي تضم 15 هيئة حكومية، التدابير الأمنية للمقاتلين السابقين وأعضاء حزبهم السياسي الذي اعتمد اسم كومونيس. وقد اجتمعت اللجنة 64 مرة واجتمعت لجانها التقنية الفرعية 110 مرات. وتشكل هذه المسألة أولوية قصوى للرئيس دوكي ماركيس.

وساهمت الإجراءات المنسقة المتخذة في الحد من جرائم قتل وإيذاء المقاتلين السابقين. ففي عام 2020، انخفضت جرائم القتل بنسبة 10,8 في المائة مقارنة بعام 2019. وحتى الآن من عام 2021، انخفض العدد الإجمالي لجرائم الإيذاء بنسبة 51 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وسنواصل العمل بتصميم على حماية أرواحهم وسلامتهم.

وكما يعترف التقرير (S/2021/298)، هناك تقدم واضح في إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأكثر من 000 13 مقاتل سابق ما زالوا يعيشون بما لا يخالف القانون. وتحققت البعثة من أن المشاركة السياسية لأفراد حرب العصابات السابقين حقيقة واقعة. فقد شارك الحزب الذي أنشأه المقاتلون السابقون في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 وفي انتخابات المقاطعات والبلديات لعام 2019. وتحظى مقاره السياسية وأعضاؤه بالحماية ويجري شن حملة قوية ضد العنف السياسي. وبالمثل، ففي المسائل الاقتصادية، تم خلال عهد الحكومة الحالية صياغة واعتماد 100 في المائة من المشاريع الإنتاجية الفردية للمقاتلين السابقين و 97 في المائة من المشاريع الجماعية.

ونكفل استدامة حصولهم على الخدمات الأساسية والضمان الاجتماعي. وتم الإبقاء على بدلهم الشهري، الذي يعادل 90 في المائة من الحد الأدنى للأجور، مما يعني صرف مبلغ 67,7 مليون دولار. وكان من المقرر أن تنتهي صلاحية هذا الاستحقاق في آب/أغسطس 2019، ولكن حكومة الرئيس دوكي ماركيس مددته لمدة 10 سنوات. وبالمثل، فإن 98,6 في المائة من المقاتلين السابقين مسجلون في نظام الرعاية الصحية وقد التحقت نسبة عالية منهم بمراكز التدريب، وهم يستخدمون الخدمات المصرفية.

وقد مددنا صلاحية المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وننفذ برنامجا لشراء الأراضي لإعادة إدماج 974 2 من المقاتلين السابقين الذين بقوا فيها. واشترت الحكومة أراضٍ لسبع من تلك المناطق السابقة وهي بصدد شراء أراض لـ 12 منطقة أخرى. ومن المهم توضيح أن هذا البند غير منصوص عليه في الاتفاق وأنه ينبع من الإرادة السياسية للرئيس دوكي ماركيس لضمان ظروف معيشية كريمة لأولئك الذين أظهروا التزامهم بسيادة القانون.

يركز التقرير الذي قدمته البعثة على خمس أولويات، حاول الأمين العام تحديدها كخريطة طريق نحو الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاق. بيد أن من الضروري أن نتذكر أن الأولويات في ذلك المجال، كما هو الحال في جميع السياسات العامة، تتوافق مع جدول الأعمال الذي أيده المواطنون عندما ذهبوا إلى

صـــناديق الاقتراع لانتخاب الحكومة. وبالنســـبة للإدارة الحالية، فقد تم تحديد الأولويات في خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2022 وسياسة السلام في ظل الشرعية والخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق النهائي، التي بدأتها الحكومة السابقة والتي تتناول جميع جوانب الاتفاق والكيانات المختصة بتطويرها. وتؤكد حكومة بلدنا من جديد أن المسؤولية عن المبادئ التوجيهية والتركيز وسياسة التنفيذ تقع على عاتق الدولة الكولومبية، كما أكدت محكمتنا الدستورية.

إن أولويات الرئيس دوكي ماركيس محددة بوضوح في سياسة السلام في ظل الشرعية. وهي إعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو فعال؛ وصرف تعويضات شاملة لأكثر من 9 ملايين من ضحايا العنف؛ وتقديم الدعم لما يقرب من 000 100 أســرة انضــمت إلى برامج اســتبدال المحاصــيل غير المشــروعة وأثبتت التزامها بتلك العملية؛ وصـــياغة وتنفيذ برامج للتنمية الإقليمية؛ ومواصـــلة التقدم في تحقيق التنمية الريفية الشاملة.

ولذلك، فإن كولومبيا لديها رؤية طويلة الأجل للأولويات وتخصيص الموارد. وقد تجسدت جهودنا في شكل أعمال ومنظورات وتنمية، تعود بالنفع على المقاتلين السابقين والضحايا والمجتمعات الريفية وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة. وبفضل هذه الرؤية الشاملة، يُحرز تقدم في التوطيد وتحقيق الاستقرار ويتم تقليص حيز العنف. وهذه إحدى نقاط القوة في عملية السلام الكولومبية، وستظل الأولويات تُحدد بهذه الطريقة.

إن الحكومة الكولومبية مستعدة للسماح بعملية تدقيق. ولذلك، فإننا مستمرون في إرسال معلومات كاملة ومحدثة إلى بعثة التحقق بشأن عنصري ولايتها ونتائج التنفيذ الشامل للاتفاق. وينبغي أن يقلل ذلك من هامش التفسير أو الأحكام التقديرية بشأن مسائل يمكن التحقق منها، وهو جانب أساسي لضمان الثقة في عملية السلام الكولومبية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

وفي الوقت نفسه، ضمنت الحكومة الكولومبية استقلالية النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. كما كفلنا تمويله الكافي. وفي عام 2020، خُصـــصـــت أموال تصـــل إلى 142 مليون دولار للكيانات الثلاثة في ذلك النظام، وفي عام 2021 خصصت ميزانية قدرها 160 مليون دولار تقريباً.

وكما يعلم أعضاء المجلس، وتمشياً مع الاتفاق ومن منطلق الحرص على أن يكون لنظام العدالة الانتقالية الأثر المتوقع على عملية المصـــالحة في بلدي، طلب الرئيس دوكي ماركيس إلى مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة التحقق.

ويشكل تنفيذ المبادئ المنصوص عليها في القرار 1325 (2000) والنهج الجنسانية المتصلة بتنفيذ السلام أولوية بالنسبة لنا.

وعقدت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه خمســـة اجتماعات مع المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية. وعقدت أمانتها الفنية 52 اجتماع عمل مع لجنة المساواة بين الجنسين التابعة للمجلس الوطني لإعادة الإدماج و 19 اجتماعاً مع المنتدى الرفيع المســـتوى المعني بالمســـائل الجنسانية. وعقدت أيضاً خمسة اجتماعات مع المنتدى الرفيع المستوى المعني بالسكان الأصليين. ونتيجة لذلك، أحرزنا تقدما ملموسا بشأن المؤشرات الجنسانية الـــ 51 المدرجة في الخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق النهائي.

وأسلط الضوء على أن ما مجموعه 000 837 امرأة قد استفدن، في إطار استراتيجية التنمية الريفية وحدها، من برامج إعادة الأراضي إلى مالكيها وإضفاء الطابع الرسمي على ذلك ومن الإعانات الشاملة فيما يتعلق بالأراضي ومن توفير مساكن جديدة. وستواصل كولومبيا التأكيد على أن المرأة هي الجهة الفاعلة الرئيسية والعنصر الفاعل في سياسة السلام في إطار الشرعية.

إن بناء السلام في بلدنا عملية معقدة والحكومة الحالية ملتزمة بإنجازها. وأولئك الذين يريدون تضليل الكولومبيين بشأن هذه الجهود مخطئون. وأولئك الذين يريدون إرباك المجتمع الدولي وتضليله بشأن الإنجازات والتقدم المحرز مخطئون، ولكن أولئك الذين يسعون إلى تضليل مجلس الأمن بشأن الواقع في بلدي والمنطقة مخطئون أكثر.

لقد وضعت الحكومة عملية تخطيط حكيمة مدتها 15 سنة لإحداث تغيير حقيقي من خلال إعداد وتنفيذ مسارات لا رجعة فيها، بالإضافة إلى إحياء ذكرى الضحايا والتواصل مع من لديهم الإرادة الحقيقية لنبذ الجريمة والعيش في إطار الشرعية.

لا أريد أن أختتم حديثي من دون الإشارة إلى أننا نعتقد، في أعقاب زيارتي مجلس الأمن في عامي 2017 و 2019، أن ثمة أهمية قصوى لأن نوجه دعوة دائمة إلى مجلس الأمن لزيارة بلدنا خلال هذا العام، عندما تسمح الظروف الصحية العامة بذلك، حتى يتمكن من الوقوف على الشوط الذي قطعناه والتحديات المقبلة.